المصرية للاتصالات

الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن فحص القوائم المالية المجمعة فى ٣١ مارس ٢٠٢١

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١)

لم نواف بالقوائم المالية لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني (شركة شقيقة) في ٢٠٢١/٣/٣١ وكذا القوائم المالية المدققة لشركة فودافون (الشقيقة) فى ذات التاريخ ، كما لم نواف بالقوائم المالية المعتمدة لكافة الشركات التابعة والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠٢١/٣/٣١ بإستخدامها. كما لم نواف بتقرير الفحص المحدود عن مراجعتهم مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية وعدم تمكننا من الوقوف علي صحة نصيب الشركة في حقوق المساهمين في الشركات الشقيقة.

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة والشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقارير الفحص المحدود عنها .

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة أنه بالنسبة لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني فإنه لا يتم اعداد قوائم ربع سنوية للشركة، وبالنسبة لشركة فودافون فبناءا على ملاحظة سيادتكم قد تم موافاتكم بها.

وبالنسبة للقوائم المالية للشركات التابعة فإنه بناءً على ملاحظة سيادتكم فقد تم موافاة سيادتكم بالقوائم المالية المعتمدة لشركة أكسيد وسنترا والشركة المصرية لنقل البيانات وشركة ميرك وشركة TE-Holding، وبالنسبة للقوائم المالية للشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية وكذلك شركة TE France فإنه لا يتم إصدار قوائم مالية لهم إلا فى نهاية العام المالى.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٢)

تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة بالشركة الأم نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهى اراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وآخرها الصادرة من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة برقم (ملف ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ " أن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية – قبل تحويلها إلى شركة مساهمة – بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي اراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأرض كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة (قابلة للتجديد إنتهت في ١٩٩٣/٣/١٦) وإستمرت في شغلها بعد التاريخ المذكور وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعا لذلك لا تدخل في أصول الشركة **ومما يؤيد أيضا عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي :**

- ورود العديد من المطالبات من بعض الجهات الإدارية بالدولة عن قيمة حق إنتفاع أو إيجار إسمي لبعض الأراضي وقد تم رفع دعاوى قضائية بشأنها من قبل الشركة .
- صدور حكم محكمة النقض رقم ٦٥٠١ لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفاد "أن عقارات الشركة المصرية للاتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية" ، وبناءً على هذا الحكم قام مدير عام الادارة العامة للضرائب بالشركة بمخاطبة كافة مأموريات الضرائب العقارية بعدم مطالبة الشركة بسداد ضرائب عقارية عن المباني وما في حكمها لكونها معفاة من الضريبة

يتعين الإلتزام بالفتاوى الصادرة فى هذا الشان. ونشير إلى أن رد الشركة أشار إلى إتخاذها إجراءات قانونية فى هذا الشأن يتعين موافاتنا بها.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يُرجي التفضل بالإحاطة بالآتي :

- تجدر الإشـــارة بإن الشـــركة بدأت في إتخاذ إجراءات قانونية لمزيد من التأكيد على ملكيتها للأراضـــي المُشار إليها بالملاحظة.
- أما بالنســبة للمطالبات الواردة من الجهات الادارية بالدولة فيرجى العلم بأن جميع تلك المطالبات يتم مراجعتها بصـــفه دوريه من قبل قطاع الشـــئون القانونية والتى أنتهت إلى عدم أحقية الجهة الإدارية بالمطالبة بحق الأنتفاع طالما النفع قائم بنص القرار الصادر لها واللجوء إلى أحكام القضاء بشأنها إذا لزم الأمر.
- بالنسبة لإستئناف سداد الضرائب العقارية رغم صدور حكم محكمة النقض فيرجع ذلك إلى أن الحكم الصـادر فى هذا الشـأن يخص قطعة أرض بعينها ولا يجوز تعميمه على كافة أراضـى وعقارات الشـركة وذلك فى ظل الآراء القانونية فى هذا الشأن التى أوصت بضرورة السداد تلافيا لقيام مصلحة الضرائب العقارية بالحجز على اموال الشركة .

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٣)

بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة – تابعة – فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠ % منذ بدء النشاط فى ٢٠١٦/٤/١٦ ولم نواف بدراسة الجدوي لإنشاء تلك الشركة ، وتجدر الإشارة إلى عدم تحقيق الشركة الأخيرة لأي إيرادات نشاط مما أستتبعه تحقيقها لمجمل خسـارة نشـاط حتي ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٧١٩ ألف جنية ، صـافي خسـارة نشـاط بنحو ٩٦٩ ألف جنيه وتبلغ إجمالي الخسائر المرحلة بنحو ١٤,٣٥ مليون جنية ، وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا السابقة أنه سيتم التشغيل النهائى للأجهزة وسـيتم البدء فى تحصـيل الإيرادات الخاصـة بالنشـاط خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢١ وهو ما لم يتم حتى تاريخه.

يتعين سـرعة دراسـة التشـغيل النهائى لتلك الأجهزة من عدمه فى ظل مرور أكثر من أربع سـنوات على بدء نشاط الشـركة بما يحقق أقصـى إسـتفادة ممكنة من تلك الشـركة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشـركه الام.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى العلم بأنه تم الإنتهاء من تشـغيل عدد سـعات ٢٠٠ جيجا على الشـبكة الخاصـة بسـنغافورة وبيعها لصالح عملاء دوليين خلال عام ٢٠٢١ ومع تحقيق ايراد للشركة الأم بمبلغ ٢ مليون دولار.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٤)

ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات المتاحة للبيع نورد بشأن بعضها ما يلى :

تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع مبلغ ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية فى **شركة صـندوق تنمية التكنولوجيا** منذ عام ٢٠٠٣ بنسـبة مسـاهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشـركة بصـندوقيها الأول والثاني، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى مارس ٢٠٢١.

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاسـتثمار بالشـركة المصـرية على ذلك وعلى تصـفية الصـندوق الثاني ايضـاً ، وقد ورد بردود الشركة علي تقاريرنا السابقه أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشـركات ، كما تم الإتفاق مع المصـفي علي أنه خلال عامي ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ سـيتم الإنتهاء تدريجياً من التخارج من كافة الشركات المستثمر بها داخل الصندوقين،

وقد أفادت الشـركة بردها علي تقريرنا عن القوائم المجمعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ أنه تم عقد مجلس إدارة بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ لمناقشة خطة تخارج المصفى من إستثمارات الصندوقين الأول والثاني خلال عامي ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ .

كما تم إجتماع لحملة وثائق الصـندوق الثانى بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١، ونشـير إلى عدم حصـول الشـركة علي نصيبها من بيع شركة Veseta منذ أكثر من عام ولم نقف على أسباب ذلك.

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المذكورة وبخطة التخارج المشار إليها

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة أنه جاري تصفية الشركات المدرجة تحت الصندوق الأول والثاني بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة صندوق تنمية التكنولوجيا على وضع الصندوق الاول والثاني تحت التصفية حيث أنه قد تم انشاء لجنة منبثقة من مجلس الإدارة لمتابعة موقف تصفية الشركات وعرض ما يستجد على مجلس إدارة الشركة من اجل التخارج من هذه الشركات.

و بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١ تم اجتماع حملة وثائق الصندوق الثاني لاستبعاد وتصفية الاستثمارات التى تم تكوين اضمحلال لها من القوائم المالية للصندوق وكذلك عرض تطورات خطة تصفية استثمارات الصندوق وتمت الموافقة على توزيع الأرباح من بيع شركة فيسيتا وسيتم التوزيع بعد اعتماء هيئة الرقابة المالية نظرا لكون الصندوق تحت التصفية.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٥)

تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو ١١,٥٢٤ مليون جنيه قيمة الإستثمار بشـــركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نواف بحساب التصفية حتى صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة.

يتعين موافاتنا بحساب التصفية حال الإنتهاء من إعداده وروده للشركة وأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى التفضل بالإحاطة أنه فى ضوء صدور الحكم المشار إليه بشهر إفلاس شركة كويك تيل فإنه حتى تاريخه لم يتم الإنتهاء من إجراءات التصفية عن طريق المصفى القضائى حيث تم تغيير المصفى بأخر ويتم حاليا دراسة الموقف وفور إنتهاء تلك الإجراءات سوف يتم عمل اللازم لبيان أثر ذلك على إستثمار الشركة المصرية فى شركة كويك تيل.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٦)

إستمرار الشركة في الإستثمار فى شركات التي لم تجن منها أيه عوائد نقدية منذ بداية الإستثمار فيها فضلاً عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل فى السنوات السابقة تمثل قيمة الإضمحلال لبعض قيم هذه الإستثمارات ومن أمثلة ذلك :-

(أ) **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه – وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنية – وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير،

وقد حققت الشركة المذكورة أرباح فى الربع الأول من العام المالى الحالى بلغت نحو ١,٢٧٧ مليون جنية لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٢٧,٣١٨ مليون جنيه بنسبة ٩٧,٥ % من رأسمالها المصدر – بلغ نصيب الشركه الأم من خسائرها نحو ٩,٧٥٥ مليون جنيه (وفقاً لآخر البيانات التي وافانا بها الشركة والمعدة بمعرفة الشركة الأم).

وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة أنه جاري التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها علي كامل **حصة المساهم (بي تي تراست)** المعروضة للبيع،

يتعين موافاتنا بمستجدات شراء الشركة المصرية للإتصالات لكامل حصة المساهم المشار إليه،

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى العلم بانه لايزال جاري العمل على التفاوض مع المساهم بي تراست للحصول على كامل حصته حيث تم التواصل معه أكثر من مرة في ذلك الشأن ولم يتم انتهاء عملية التفاوض حتي تاريخه.

ويرجع استمرار الشركة المصرية للاتصالات في هذا الاستثمار للأسباب التالية :

- حفاظا على ترخيص التوقيع الالكتروني.
- توجه الحكومة نحو التحول الرقمى لكافة المعاملات الحكومية واستخدام التوقيع الإلكتروني.
- إمكانية الاستفادة منها من خلال التطبيقات المختلفة والتي يتم تحميلها على شرائح المحمول خاصة بعد حصول الشركة المصرية للاتصالات على تقديم خدمات المحمول.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٧)

(ب) الشركة العربية لتصنيع الحاسبات (متاحة للبيع) مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥ – يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ،

وقد بلغت خسائر الشركة المذكورة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥,٥٨ مليون جنية لتبلغ جملة خسائر الشركة نحو ٦٣,٤٨ مليون جنيه بنسبة ٩٠,٧ % من راسمالها المصدر (طبقآ لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها) ، وقد سبق وأوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة المصرية للإتصالات فى الشركة المشار اليها.

وقد أفادت الشركة بردودها علي تقاريرنا السابقة بأنها في انتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات، بالنسبة لتنفيذ مقترح ممثل الشركة المصرية للاتصالات أن يتم الوفاء بحصصهم عن طريق تقديم خدمات أو تصنيع منتجات للشركة العربية لتصنيع الحاسبات (كحصة عينية) كبديل عن السداد النقدى بأنه تم العرض على المساهمين ولم يتم إفادتنا بموقفهم حتى تاريخه، تم إنعقاد الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٠ ونظرآ للظروف المحيطة فقد تم مناقشة جدول الأعمال الخاص بالجمعية فقط دون التطرق لأخر مستجدات موقف المساهمين الغير مسددين لحصصهم

يتعين موافاتنا بأخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ وفي ضوء تحقيق الشركة المذكورة لخسائر مالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

بالنسبة لآخر المستجدات بشأن موقف الشركة المصرية للاتصالات من التخارج من الشركة العربية لتصنيع الحاسبات فإن الشركة في إنتظار تحسن الأداء المالي للشركة بما يحقق اعلى عوائد للشركة المصرية للاتصالات حيث ان الشركة العربية حققت خسائر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٥،٥٨٠ مليون جنيه وذلك نتيجة لجائحة كورونا التي اثرت على أداء الشركة وتحاول الشركة من تحسين أدائها حيث كان هناك مقترح تم عرضه من قبل الشركة بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٢١ لشراء خط انتاج جديد لزيادة حجم المبيعات بما يحقق تحسن في العمليات التشغيلية للشركة ومن ثم فإنه من الأفضل الإنتظار لحين وضوح الرؤية المستقبلية للشركة.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٨)

إنخفاض الأداء المالي لبعض الشركات التابعة ومن ذلك علي سبيل المثال :-

(أ) الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC)

حققت الشركة في ٢٠٢١/٣/٣١ مجمل خسارة نشاط بنحو ٤,٤٨ مليون جنية وصافي خسارة نشاط بنحو ٤,٥٢ مليون جنية ، كما حققت الشركة صافي خسارة بنحو ٤,٩٧٦ مليون جنية.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

بالنسبه للشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (ESICC) فيرجى التفضل بالإحاطة بأنه تم إنشاء الشركة بهدف أساسى هو الإستحواذ على وإدارة كابل مينا وسبق العرض على السادة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات كافة الظروف المحيطة بإنشاء الشركة فى كافة المراحل بدايةً من مرحلة التفكير فى الاستحواذ على الكابل وانشاء الشركة ومراحل بيع الكابل البحرى مينا وكافة الأمور الخاصة بالشركة وما حققته الشركة العالمية والمجموعة ككل من فوائد عظيمة فى هذا الشأن وان تلك الإيرادات كلها تمت خلال عام ٢٠١٨ .وحالياً تعمل الشركة على إدارة الأجزاء المتبقة من أصولها والتى تعد عملياتها بسيطة جداً خلال العام وبالتعاون مع الشركة الأم وشركات المجموعة وبما يحقق مصلحة المجموعة ككل , مع الأخذ فى الإعتبار بأن الإيرادات المحققة الدورية يتم الإعتراف بها فى الشركة الأم.

ويرجع إنخفاض إيراد النشاط بنحو ١,٥ مليون جنيه وإنخفاض الإيرادات التمويلية بمقدار ٢٥ مليون جنيه وذلك فى ٣١ مارس ٢٠٢١ نتيجة انخفاض بند أرباح ترجمة أرصدة بالعملات الأجنبية.

(ب) شركة تى أى للإستثمار القابضة (TE Holding)

حققت الشركة فى ٢٠٢١/٣/٣١ صافى ربح نشاط بنحو ٤,٩٧٣ مليون جنيه مقابل نحو ١١,٨٤٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٠/٣/٣١ (الفترة المقابلة) بإنخفاض قدره ٦,٨٦٩ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها ٥٨ % ، وحققت الشركة صافى ربح فى ٢٠٢١/٣/٣١ بنحو ٤,٠٢٩ مليون جنيه مقابل نحو ٩,٥٦٤ مليون جنيه (فى الفترة المقابلة) بإنخفاض قدره نحو ٥,٥٣٥ مليون جنيه بنسبة إنخفاض قدرها ٥٨ %.

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق الإشارة إليه والعمل علي النهوض بنتائج أعمال الشركات التابعة لما لذلك من أثر علي نتائج أعمال الشركه الام .

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

بالنسبه للشركة تى أى للإستثمار القابضة (TE Holding) يرجع الانخفاض فى صافى ربح النشاط بملغ ٦,٨٦٩ مليون جنيه إلى إنخفاض إيرادات فى استثمارات مالية بمبلغ ٦,٨٥٦ مليون جنيه وهو عبارة عن التوزيعات التى توزعها الشركات التى تستثمر فيها شركة تى إى للاستثمار. أما الإنخفاض فى صافى الربح بمبلغ ٥,٥٣٥ مليون جنيه يرجع إلى الإنخفاض فى إيرادات فى استثمارات مالية بمبلغ ٦,٨٥٦ مليون جنيه إلا أن الإنخفاض فى إجمالى ضريبة الدخل بمبلغ ١ مليون جنيه وكذلك الزيادة فى الإيرادات التمويلية بمبلغ ٢٩٦ ألف جنيه والذى يرجع إلى الزيادة فى عوائد أذون الخزانة حد من هذا الإنخفاض

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (٩)

بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون في ٢٠٢١/٣/٣١ نحو ٦,٣ مليار جنيه (وفقاً لآخر بيانات مالية وافانا بها الشركة).

يتعين موافاتنا بمستجدات موقف الشركة المصرية للإتصالات من تحصيل باقى نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

يرجى العلم أن إدارة الشركة لا تدخر إى جهد للحفاظ على حقوق ومقدرات الشركة والسير فى كل الإتجاهات التى تحفظ ذلك وهو ما يتضح جلياً فى قيام الشركة المصرية للإتصالات بالعديد من المفاوضات مع شركة فودافون مصر لإتمام توزيعات الأرباح المحتجزة حيث تم توزيع مبلغ ٢ مليار جنيه مصري من الأرباح المرحلة للشركة في ١٨/٣/٢٠٢١ علماً بأنه تم إقرار توزيع حصه إضافية من الأرباح المرحلة بمبلغ ٨ مليار جنيه بالجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢١ نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها نحو ٣,٦ مليار جنيه وتم تحصيله خلال شهر يوليو عام ٢٠٢١.

ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات رقم (١٠)

لم يتم موافاتنا بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية العادية لمعظم الشركات التابعة والشقيقة الخاصة بمناقشة قوائمها المالية المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

يتعين سرعة موافاتنا بها.

رد إدارة الشركة على ما جاء بالملاحظة

سيتم موافاة سيادتكم بمحاضر إجتماع الجمعيات فور الانتهاء من توثيقها من الجهات المختصة.